قول الشارح اجيب عنه بان المراد بالعلة ما يتعلق بالرؤية والقابل لها آه وبهذا
القدر يندفع الاول والثالث فان احتياج الصفة الى التعلق وكونه وجوديا ضروري
وقوله ثم لا يجوز ان يكون شروعا في الجواب عن الثاني وقوله والشارح صرح بجواب
عن الرابع حش قوله المحشي ويرد عليه ان حاصل هذا الكلام اه يعني ان ما ذكره
الاعتراض الاول بقوله فالوجه النوعي قد يعلل الى آخره انما يكون على تقدير كون المراد من
علة الرؤية هي العلة المؤثرة لا القابلية والجواب وسوقوله ثم لا يجوز ان يكون اه على تقدير
ان يكون العلة هي العلة القابلية فعلى هذا لا يكون الجواب مندفعا للاعتراض عن الطريق المذكور
ويمكن الجواب عنه ان المراد من الجواب دفع الاعتراض عنه باي طريق كان فلا يلزم دفعه
بطريق المخصوص مع ان المراد من العلة في اول الكلام هي القابلية غاية ما في الباب ان السائل
قد غلط فظن ان العلة المؤثرة عجمي قال الشارح ثم لا يجوز ان يكون الى ابطال
المسند المساوي بقوله لا يجوز ان يكون العلة خصوصية الجسم اي العرض يعني لا يجوز ان يكون
متعلق الرؤية في الاجسام خصوصية الجسم وفي الاعراض خصوصية العرض لانه لو جاز
ذلك لا دركنا حينئذ شيئا من بعيد خصوصية ولعرفنا بعد رؤيته خصوصية على
تفصيل ما فيه من الجهل بالاعراض والتالي باطل اما بطلان التالي
فلانا اولا ما نرى شيئا بعيدا الى آخره ما ذكره في النزح واما بطلان المقدم فلان بطلان اللازم
يستلزم بطلان الملزوم وكذا سائر الكلام في سائر الخصوصيات فظهر ان ابطال
المسند المساوي فيثبت انه لابد للحكم المشترك من علة مشتركة فظهر انه لا يرد عليه ما ذكره
المحشي بقوله وهو لا يدفع الاعتراض محمد افندي الاستاذ مرطله
الجهة في قول المص بمعنى الوجه والحالة وقوله من مقابلة الخ بيان لتلك الوجه والحالة لو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)